

في رد للشمالى على اقتراح 5 نواب استند فيه إلى رأي «هيئة الاستثمار»: الدولة أنشأت محفظتين لدعم المشروعات الصغيرة بـ 150 مليوناً

تخصيص ملياري دينار لصندوق «التنمية» يؤثر سلباً على «الاحتياطي» والاستثمارات



مخلد العازمي



شعيب المويبري



محمد المطير



د. علي العمير



خالد السلطان



مصطفى الشمالي

المال الاحتياطي للدولة عن طريق الهيئة العامة للاستثمار وفق قانون إنشائها، حيث المتصور في حال تطبيق ما نص عليه الاقتراح بقانون من أحكام ألا يتمكن الصندوق المقترح إنشاؤه من الإستمرار في العمل وتحقيق الغرض المنشأ من أجله ما لم تكن هناك آلية تتيج تمويل الصندوق ذاتيا عن طريق احتساب نسبة مئوية على ما سيتم اقراضه لأصحاب مشاريع من الصندوق وبما يغني عن إعادة تنظيم الصندوق المقترح وصولاً لذات الغرض المشار إليه.

ثالثاً: كذلك فإن البين من استقراء نصوص المقترح بقانون المعروض وما ورد بمذكرته الإيضاحية أن هناك تعارضاً ظاهراً بين ما تضمنته نصوص المادتين 9 و15 من المقترح فيما حددته من مصرف تستقطع منه الأموال اللازمة لتنفيذ القانون المقترح وطريقة التعامل التي ستتبع بشأن تلك المبالغ، وبين ما تضمنته مواد القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

حيث أبحاث المادة 9 من الاقتراح المعروض أن التمويل الذي يقدمه الصندوق للمشروع يكون قرضاً دون فوائد، كما حددت المادة 15 من الاقتراح مصدر رأسمال الصندوق في الإحتياطي العام للدولة أو المبالغ المخصصة لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة.

في حين تنص المادة الثامنة من القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار على أن غرض الهيئة تتولى باسم حكومة الكويت وحسابها إدارة استثمار المال الإحتياطي للدولة والأموال المخصصة لإحتياطي الأجيال القادمة، وغير ذلك من الأموال التي يعهد بها وزير المالية إلى الهيئة لإدارتها.

وظاهر جلي ما في المقابلة بين النصوص السالفة من تعارض واضح يرتبه مبدأ استثمار

في تنمية الإقتصاد الكويتي من خلال تشجيع الشباب الكويتي الذي يبادر إلى العمل الحر من خلال المساعدة في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة على نحو يسهم في خلق فرص عمل جديدة وعديدة للشباب الكويتي، وذلك كله بموجب آليات وشروط وضوابط تشجيعية تغفل توجيه المبالغ المنصرفة من المحفظة إلى غرضها المقررة له، وبحيث يمكن أن تساهم تلك المحفظة في رأسمال تلك المشروعات في حدود مبلغ 500 ألف دينار كويتي كحد أقصى (في حين لم يحدد المقترح بقانون المعروض حداً أقصى لمساهمة الصندوق في المشاريع التي ستشملها مساهمته)، كما اتاح المشرع للمحفظة أن تشارك في مثل هذه المشاريع بنسبة يصل حددها الأقصى إلى 80% من رأسمال المشروع (في حين حدد المقترح بقانون تلك النسبة في حدود 40%)، كما أوجد المشرع آلية لتخارج المحفظة من المشروع الذي شاركت فيه خلال فترة تمتد حتى ثماني سنوات (في حين لم يحدد المقترح بقانون مدة معينة للتخارج) كما راعى المشرع بخصوص تلك المحفظة الإ الجانب الفني من دراسة الجدوى للمشروع (الجوانب التسويقية والإدارية والفنية من الدراسة)، أيضاً حرص المشرع على تسهيل الإجراءات التي يلتزم بها أصحاب المشاريع لإستخراج تراخيص مشروعاتهم مع إمكانية تقديم المحفظة خطة للمشروع ثم متابعة تنفيذ الخطة.

كما توجد محفظة مالية أخرى (محفظة الحرفيين) يتولى إدارتها بنك الكويت الصناعي برأسمال قدره 50 مليون دينار، تتحدد مهامها

في صورة قرض يمنح لصاحبه بدون فوائد (مادة 9 من المقترح). وتعقباً من الهيئة العامة للاستثمار على الاقتراح بقانون المنه عنه وما تضمنته مواد الاقتراح من أحكام وما حوته مذكرته الإيضاحية المرفقة به من بيان للغرض من الصندوق فإن الهيئة تشير إلى التالي:

أولاً: أنه لا يخفى ما في ذلك الاقتراح بقانون المطروح من خطورة وتأثير سلبي على رصيد الإحتياطي العام للدولة نظراً لحجم وجسامته المبلغ المقترح تخصيصه كرأسمال لتلك الصناديق، وما سيؤدي إليه ذلك التخصيص من آثار سلبية تطال برامج التنمية على كافة المستويات الأخرى بالدولة إضافة إلى الآثار السلبية على استثمارات الدولة الموجهة لها أموال الإحتياطي العام.

ثانياً: أن إقرار المقترح المشار إليه سيؤدي إلى خلق ازدواجية تشريعية وقانونية بشأن معالجة الحالة التي اقترح إنشاء الصندوق لمواجهتها والتي حددها الغرض من الصندوق والمتعلقة في دعم المشروعات التي يتقدم بها المواطنون إلى الصندوق فضلاً عن الشركات والمؤسسات الفردية الصغيرة.

إذ الواضح بجلاء من استعراض ما هو قائم ومعمول به من القوانين والقرارات ذات الصلة بالمقترح أن الغرض من الصندوق المقترح وآلياته، لم تكن موضعاً لإغفال المشرع، بل على العكس من ذلك فقد نشطت الدولة وبادرت إلى إنشاء «محفظة صندوق الاستثمار الوطني» برأسمال قدره 100 مليون دينار كويتي بإدارة كل من الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، وشركة مشاريع الكويت الإستثمارية لإدارة الأصول، «كامكو» وشركة الإستثمارات الصناعية، وحدد الغرض الأساسي لتلك المحفظة

ذاتها لتحقيق الغرض الذي هدف إليه الاقتراح بقانون المقدم من النواب خالد السلطان، محمد المطير، د.علي العمير، شعيب المويبري، ومخلد العازمي.

وفيما يلي تفاصيل رد وزير المالية مصطفى الشمالي الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه:

بالإشارة إلى كتابكم رقم 8470 بتاريخ 2010/1/12 بشأن رغبة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية في معرفة وجهة النظر في الاقتراح بقانون المقدم من الأعضاء خالد السلطان، د.علي العمير، محمد المطير، شعيب المويبري، ومخلد العازمي في شأن إنشاء الصندوق الوطني للتنمية. أرفع لكم رد الهيئة العامة للاستثمار والذي جاء فيه أن الاقتراح بقانون «إنشاء الصندوق الوطني للتنمية» ضمنه مقترحوه ست عشرة مادة وأرفقوا به مذكرته الإيضاحية والتي تضمنت بياناً للغرض من إنشاء الصندوق وتعليقاً مبسطاً على أحكامه.

وأشارت مواد الاقتراح بقانون إلى أن رأسمال الصندوق المقترح إنشاؤه يبلغ ملياري دينار كويتي ويخصص لرعاية ودعم المشروعات التي يتقدم بها المواطنون في جميع مراحلها، والتي تتوافر لها الشروط التي حددها الاقتراح في المادة 7 منه، وبين المقترح المصرف المالي الذي يستمد منه الصندوق رأسماله بأنه الإحتياطي العام للدولة أو المبالغ التي ستخصص في الميزانية العامة للدولة لغرض إنشاء الصندوق (مادة 15 من المقترح).

ومد المقترح مظلة الاستفادة من الصندوق إلى الشركات والمؤسسات الفردية الصغيرة التي لا تملك القدرات المالية للتوسع (مادة 8 من المقترح) على أن تكون مشاركة الصندوق في تلك المشروعات بنسبة 40% من رأسمال المشروع

ذاتها لتحقيق الغرض الذي هدف إليه الاقتراح بقانون المقدم من النواب خالد السلطان، محمد المطير، د.علي العمير، شعيب المويبري، ومخلد العازمي.

وفيما يلي تفاصيل رد وزير المالية مصطفى الشمالي الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه:

بالإشارة إلى كتابكم رقم 8470 بتاريخ 2010/1/12 بشأن رغبة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية في معرفة وجهة النظر في الاقتراح بقانون المقدم من الأعضاء خالد السلطان، د.علي العمير، محمد المطير، شعيب المويبري، ومخلد العازمي في شأن إنشاء الصندوق الوطني للتنمية. أرفع لكم رد الهيئة العامة للاستثمار والذي جاء فيه أن الاقتراح بقانون «إنشاء الصندوق الوطني للتنمية» ضمنه مقترحوه ست عشرة مادة وأرفقوا به مذكرته الإيضاحية والتي تضمنت بياناً للغرض من إنشاء الصندوق وتعليقاً مبسطاً على أحكامه.

وأشارت مواد الاقتراح بقانون إلى أن رأسمال الصندوق المقترح إنشاؤه يبلغ ملياري دينار كويتي ويخصص لرعاية ودعم المشروعات التي يتقدم بها المواطنون في جميع مراحلها، والتي تتوافر لها الشروط التي حددها الاقتراح في المادة 7 منه، وبين المقترح المصرف المالي الذي يستمد منه الصندوق رأسماله بأنه الإحتياطي العام للدولة أو المبالغ التي ستخصص في الميزانية العامة للدولة لغرض إنشاء الصندوق (مادة 15 من المقترح).

ومد المقترح مظلة الاستفادة من الصندوق إلى الشركات والمؤسسات الفردية الصغيرة التي لا تملك القدرات المالية للتوسع (مادة 8 من المقترح) على أن تكون مشاركة الصندوق في تلك المشروعات بنسبة 40% من رأسمال المشروع

أوضح وزير المالية مصطفى الشمالي أن الاقتراح بقانون المقدم من 5 نواب لإنشاء الصندوق الوطني للتنمية برأسمال ملياري دينار لدعم المشروعات التي يتقدم بها المواطنون يحمل خطورة تتمثل في الآثار السلبية التي تطال برامج التنمية على جميع الأصعدة وكذلك على الإستثمارات الوطنية وتالياً على رصيد الإحتياطي العام للدولة.

وقال الوزير الشمالي في رده الذي رفعه إلى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والذي استند فيه إلى مذكورة شاملة جامعة للهيئة العامة للاستثمار أن استعراض ما هو قائم ومعمول به من القوانين والقرارات ذات الصلة بالإقتراح أن الغرض من الصندوق المقترح وآلياته لم تكن موضعاً لإغفال المشرع بل على العكس من ذلك قد نشطت الدولة وبادرت إلى إنشاء محفظة صندوق الاستثمار الوطني برأسمال 100 مليون دينار لتشجيع الشباب وتأسيس مشروعات صغيرة في حدود 500 ألف دينار كحد أقصى في حين لم يحدد المقترح بقانون رأسمال أي مشروع في حين حدد المقترح هذه المساهمة بـ 40%.

ولفت وزير المالية إلى وجود محفظة الحرفيين برأسمال 50 مليون دينار لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة.

وعدد رد الشمالي المثلث القانوني الواردة في الاقتراح بقانون فضلاً عن التعرض للظاهر بين بنود مواد وخلص إلى أن الهيئة العامة للاستثمار تؤكد أن النصوص القانونية القائمة والتي أنشأ ونظم المشروع بمقتضاها بعض المحافظ لدعم وتحفيز المواطنين تكفي في حد

KUWAIT SOCIETY OF ENGINEERS



جمعية المهندسين الكويتية





جمعية المهندسين الكويتية ترحب

بدولة رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية الشقيقة

سعد رفيق الحريري

والوفد المرافق له ضيوفاً أعزاء على أخيهم

سمو الشيخ / ناصر محمد الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

والحكومة والشعب الكويتي

متمنين لدولته والوفد المرافق له طيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت